

الحكمة المرصية

نظام القوانين الفقهية

تأليف

المربي بزمحفوظ الأنصاري الشنقيطي

دار النعمان
بيروت

ح) مكتبة دار الزمان ، ١٤٢٤ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشنقيطي ، المرابط بن محفوظ الأنصاري
التحفة المرضية لنظم القوانين الفقهية / المدينة المنورة
٣١٩ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٤ - ٦ - ٩٤١٢ - ٩٩٦٠
١ - الفقه الإسلامي - مذهب ٢ - العبادات (فقه إسلامي) العنوان
ديوي ٢٥٨,٤ / ٦٥٦٣ / ١٤٢٣
رقم الإيداع : ١٤٢١ / ٦٥٦٣
ردمك : ٤ - ٦ - ٩٤١٢ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م



Medina Monawara - Al-Sittin Road - P.O. Box. 1556

TEL: 8366666 - FAX: 8383226

Kingdom of Saudi Arabia

المدينة المنورة - شارع الستين - ص.ب ١٥٥٦

هاتف ٨٣٦٦٦٦٦ فاكس ٨٣٨٣٢٢٦

المملكة العربية السعودية

بِرِدَّةٍ لَهُ فَيَسْتَتَابُ
إِنْ لَمْ يَفِيَّ وَلَا تُورَثُ وَلَدًا
وَأَسْتَشْنُوا الْعَبْدَ فَمَالُهُ لِمَنْ
وَمَنْ نَفَى الرَّبَّ أَوْ أَشْرَكَ مَعَهُ
أَوْ بِالْتَّنَاسُخِ أَوْ مَنْ تَهَوَّدَا
أَوْ ادَّعَى حَقِيقَةَ الْمُجَالَسَةِ
كَقَوْلِهِ بِقَدَمٍ لِلْعَالَمِ
بَعْدَ بَيِّنَا أَوْ جَوَزَ الْكَذِبِ
وَمِثْلُ ذَا مَنْ خَصَّصَ الرَّسَالَهَ
أَوْ ادَّعَى الْوَحْيَ إِلَيْهِ وَكَذَا
حَقِيقَةً. وَمِثْلُ ذَا تَكْفِيرِهِ
حَقًّا. وَمِثْلُهُ إِذَا مَا جَحَدَا
وَمِثْلُهُ السَّغْيُ بِزِيِّ الْكُفْرَةِ
أَوْ قَالَ بِالسُّقُوطِ لِلْعِبَادَةِ
كَذَاكَ مَنْ زَادَ بِحَرْفٍ أَوْ نَقَصَ
كَذَاكَ فِي التَّغْيِيرِ أَوْ مَنْ ادَّعَى
أَوْ قَالَ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ
أَوْ قَالَ بِالْفَضْلِ لِذِي الْأُمَّةِ
وَمُكْرَهُ بِالنُّطْقِ لِلْكَفْرِ عَمَلٌ

ثَلَاثَةٌ وَقَتْلُهُ صَوَابٌ
وَمَالُهُ لِلْمُسْلِمِينَ عُهُدًا
يَمْلِكُهُ وَذَاكَ حُكْمٌ قَدْ عَلِنَ
أَوْ قَالَ بِالْحُلُولِ أَوْ نَفَى الصَّفَةَ
أَوْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ نَفَى التَّوْحِيدَا
أَوْ الْعُرُوجَ كُفْرٌ ذَا قَدْ نَقَلَهُ
أَوْ ادَّعَى رِسَالَةً فَلْتَعْلَمِ
عَلَى النَّبِيِّينَ فَكُفْرُهُ وَجَبَ
بِعَرَبٍ فَكُفْرٌ ذَا قَدْ قَالَه
دُخُولَ جَنَّةٍ بِدُئْيَا بُنْدَا
جَمِيعَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَكُفْرُهُ
مَا كَانَ مَعْلُومًا ضَرُورَةً الْأَدَا
إِلَى الْكِنَائِسِ فَهَذَا قَرَّرَهُ
عَنْ ذِي الْوِلَايَةِ فَكُفْرًا أُثْبِتَ
مِنَ الْكَلَامِ الْمُعْجَزِ الَّذِي يُنْصَبُ
عَدَمَ إِعْجَازِ لَهُ كَمَا وَعَى
بِالْمَعْنَوِيِّينَ بِلَا ارْتِيَابِ
عَلَى النَّبِيِّينَ ذَوِي النَّبُوءَةِ
بِمُقْتَضَى اعْتِقَادِهِ كَمَا نُقِلَ

وَكَافِرٌ مُنْتَقِلٌ لِمَلَّةٍ
 وَالْقَتْلُ لِلزَّئِدِيْقِ أَمْرٌ يُطْلَبُ
 وَحَكْمُوا بَعْدَ الْقُبُولِ
 وَهُوَ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَا
 وَسَاحِرٌ يُقْتَلُ حَيْثَمَا وَجِدَ
 وَالسَّبُّ لِلرَّبِّ وَالْأَنْبِيَاءِ
 إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَقَدْ جَرَى الْخِلَافُ
 وَفِي اسْتِتَابَةٍ لَهُ فَأَسْقِطُ
 وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ فَكَالْحُدُودِ
 إِنْ كَانَ مُظْهِرًا لِسَبِّ فَاْمَنَعِ
 وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ وَأَمَّا مَنْ كَفَرَ
 بِهِ فَقَتْلٌ حُكْمُهُ وَإِنْ يَكُنْ
 فِي مَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَتْلٌ قَدْ وَجَبَ
 وَإِنْ يَكُنْ سَبًّا لِمَنْ قَدْ اخْتَلَفَ
 بِالْإِخْتِلَافِ فِيهِ فِي الْمَلَائِكِ
 وَمِثْلُهُ فِي الصَّحْبِ وَالْأَلِ الْكِرَامِ
 بِالْقَتْلِ أَوْ بِالضَّرْبِ أَوْ لَا شَيْءَ فِيهِ

كتاب الهبات والأحباس وما شاكلها

وَالْفِعْلُ لِلْهَبَةِ أَمْرٌ يُشْرَعُ
 أَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ فَاصْغُوا وَعُغُوا

وَاهِبُ الْمَوْهُوبِ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ
 فَوَاهِبٌ يَكُونُ مَالِكًا لِمَا
 وَذَا تَصَرَّفَ بِأَمْرِ الشَّرْعِ
 أَوْ كَانَ فِي الصُّفُوفِ لِلْقِتَالِ
 كَحَامِلٍ إِنْ بَلَغَتْ لِسِتَّةَ
 وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ مِنْ بَعْدِ الْمَرَضِ
 وَجَازَ أَنْ تَهَبَ كُلَّ مَالٍ
 وَهَبَةُ الْمَالِ لِبَعْضِ الْوَالِدِ
 فَقِيلَ بِالْمَنْعِ أَوْ الْكِرَاهَةِ
 وَالْعَدْلُ فِي ذَا أَنْ تُسَاوِيَ الْكُلَّ
 وَحَيْثُمَا فَعَلَ مَا كَانَ حُظْرُ
 وَالشَّرْطُ فِي الْمَوْهُوبِ مِلْكًا كَمَلًا
 وَثَمْرَةَ قَبْلَ بُدْوٍ طَبِيحًا
 وَجَازَ فِي الْمَغْصُوبِ وَالْمَرْتَهُونِ
 وَصَيْغَةُ تَنْمٌ عَنْ هَدِيَّةٍ
 إِجَابًا أَوْ قَبُولًا لِلَّذِي يَكُونُ
 وَهَبَةُ تَكُونُ لِلرَّقَابِ
 فَهَبَةُ النَّفْعِ كَمِثْلِ الْعُمَرَى
 أَمَّا الرَّقَابُ مِثْلُهَا كَالصَّدَقَةِ

وَصَيْغَةُ فَذِي تَمَامُ الْأَرْبَعَةَ
 يَهْبُهُ وَصِحَّةُ شَرْطُ هُمَا
 لَا مَرَضٍ أَوْ صِغَرٍ جَا مَرَعِي
 أَوْ هَيَجَانِ الْبَحْرِ لِلْمِثَالِ
 مِنَ الشُّهُورِ فِي ثُلُثِ اثْبَتِ
 فَاْمُضٍ لِمَا وَهَبَهُ لِلْغَرَضِ
 تَمْلِكُهُ لِأَيِّ شَخْصٍ غَالٍ
 مِنْ دُونَ بَعْضِهِمْ فَفِعْلُهُ رَدِي
 وَكُلُّ ذَا يُرَوَى عَنِ الْأَيْمَةِ
 فِي كُلِّ مَا تَهْبُهُ لَوْ قَلًا
 عَلَيْهِ فَاْمُضٍ ذَا لَهُ حُكْمٌ ذِكْرُ
 وَجَوُزُوا فِي كِبَاقٍ مَثَلًا
 كَذَلِكَ الْمَجْهُولُ يَا ذَوِي النُّهَى
 وَفَكَّهُ جَبْرٌ مِنَ الدُّيُونِ
 أَوْ نَحْلَةٍ كَكُلِّ قَوْلٍ مُثْبِتِ
 مِنْ شَأْنِهِ يُعْطَى بِذَا يُصْرَحُونَ
 وَلِلْمَنَافِعِ بِإِلَّا ارْتِيَابِ
 وَكَعْرِيَّةٍ فَحَقَّقْ أَمْرًا
 وَامْنَعْ لِعَوْدِهَا إِلَيْهِ وَأَطْلَقَهُ

وَأَمْنَعُ رُكُوبًا لِظُهُورِ بَهْمِهَا
فَهِيَ كَغَيْرِهَا مِنْ الْأَثَاثِ
فَهِيَ كَمَا سَبَقَ غَيْرُ وَالِدِ
مَا كَانَ قَدْ وَهَبَهُ قَدْ نُصِّدَا
أَوْ أَخَذَ الدَّيْنَ عَلَيْهِ إِنْ فَلَا
حَصَلَ لِلْمَوْهُوبِ عَصْرٌ يُحْظَرُ
أُمَّ لِأَبْنَاءِ سِوَى الصَّغَارِ
فِي كُلِّ مَا يَلْزَمُ فِي الْمَبِيعِ
بِقَدْرِهَا وَيَأْخُذُ الَّذِي وَهَبَ
فَكُنْ مُحَافِظًا عَلَى الْفُرُوضِ
فَشَاهِدُ الْحَالِ مِنَ الْبَيِّنَةِ
فَقَوْلُ وَاهِبٍ مَعَ الْيَمِينِ لَهُ
مَعَ الْفَقِيرِ قَوْلُ هَذَا قَرَّرَ
فِي حَالِ إِهْدَاءِ الْفَقِيرِ مَا صَنَعَ
مِنْ سَفَرٍ فَقَوْلُ مُثَرِّقِ قَدَمٍ
بِلَا ثَوَابٍ قَالَهَا فَصِيحَةٌ
أَوْ جَدَّ فِي الْأَخْذِ مِنْ قَبْلِ الْفَوْتِ
عُنِي بِالْعَطَاءِ أَمْرٌ لَزِمَا
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهَا فَحَقَّقْ تُصِيبُ

كَذَاكَ لَا يَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِهَا
إِلَّا إِذَا عَادَتْ بِكَالْمِيرَاثِ
أَمَّا إِذَا كَانَتْ لِكَالتَّوَدُّدِ
لَوْلَدٍ أَجْزَلُهُ أَنْ يَأْخُذَا
مَا لَمْ يَكُنْ تَزَوْجٌ قَدْ حَصَلَا
أَوْ حَصَلَ الْمَرَضُ أَوْ تَغَيَّرُ
وَقَدْ جَرَى الْخِلَافُ فِي اعْتِصَارِ
وَهَبَةِ الثَّوَابِ مِثْلُ الْمَبِيعِ
وَيَلْزَمُ الْعَوْضُ لِلَّذِي وَهَبَ
مِنَ الدَّنَانِيرِ أَوْ الْعُرُوضِ
وَإِنْ تَخَالَفَا فِي أَصْلِ الْهَبَةِ
وَحَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ لِحَالِ بَيْنِهِ
وَحَيْثُمَا الْخِلَافُ بَيْنَ مُثَرِّقِ
مَعَ يَمِينِهِ. وَعَكْسُهُ وَقَعَ
مِنَ الطَّعَامِ لِعَنِي قَادِمِ
مِنْ أَنَّهَا هَدِيَّةٌ صَرِيحَةٌ
وَشَرْطُهَا الْحَوْزُ قَبِيلَ الْمَوْتِ
وَيُجْبَرُ الْوَاهِبُ أَنْ يَقْبِضَ مَا
وَبَطَلَتْ بِفَلَسٍ مِنْ وَاهِبِ

كَذَاكَ سُكْنَاهُ بَدَارٍ حَتَّى
 وَإِنْ يَكُنْ وَهَبَهَا لِأَخْرَجَ
 خَلْفٌ فَهَلْ هِيَ لِذَلِكَ الْأَوَّلِ
 مَحَلٌّ ذَا إِنْ حَازَ ثَانِ مَا وَهَبَ
 وَيَبْعُهَا مِنْ وَاهِبٍ قَدْ يَنْعَقِدُ
 وَثَمَنْ يَكُونُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ
 وَلَيْسَ لِلْمَوْهُوبِ فِيهِ مَنْفَعَةٌ
 يَحُوزُهَا الشَّخْصُ لِنَفْسِهِ كَذَا
 كَوَالِدٍ لَوْلَادٍ صَغِيرٍ
 وَإِنْ يَكُنْ وَهَبَهُ دَارَ سَاكِنٍ
 إِنْ رَجَعَ الْوَاهِبُ لِاسْتِقْلَالِ
 وَاسْتَنْ سَكْنَى دَارِهِ بَعْدَ سَنَةٍ
 وَعَقْدُهُ الْكِرَاءِ حَوْزٌ وَكَفَى
 مَعَ وَجُودِ بَيِّنَاتٍ تَشْهَدُ
 وَفِي بُرُوزِ الْعَرَضِ وَالْبَهَائِمِ
 وَيَقْبِضُ الصَّغِيرُ بَعْدَ مَا كَبُرَ

مَاتَ فَبُطْلَانٌ لَهَا قَدْ ثَبَّتَا
 مَنْ قَبْلَ قَبْضِ أَوَّلٍ فَقَدْ جَرَى
 أَوْ هِيَ لِلثَّانِي فَقُلْ وَفَصِّلِ
 لَهُ. وَفِي الْعَكْسِ فَأَوَّلٌ يُصِيبُ
 مِنْ قَبْلِ حَوْزِ مَنْ لَهُ النِّفْعُ قُصِدُ
 أَصْلًا. كَعَبْدٍ قَالَ ذَا وَنَصَّ لَهُ
 بَعَكْسِ مَا سَبَقَ ذَا مَا نَقَلَهُ
 وَلِيٍّ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ نَصٌّ ذَا
 حُرٌّ كَمَا قَيَّدَ فِي التَّخْرِيرِ
 فَلَازِمٌ خُرُوجُهُ كَمَا عَلِنَ
 هَبْتِهِ فَأَبْطَلَنَ فِي الْحَالِ
 فَأَمْرُهُ سَهْلٌ عَلَى مَا نَقَلَهُ
 وَحَوْزُهُ الدِّينَارَ بِالْعَدِّ وَفَا
 وَقِيلَ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ عَدْدٌ
 يَكْفِي لِحَوْزِهَا فَحَقَّقْ وَأَفْهَمِ
 وَفِي تَوَانِهِ حَتَّى الْمَوْتِ خَسِرُ

باب في الوقف وهو الحبس

وَالْوَقْفُ جَائِزٌ لِأَجْلِ قَرْبَةٍ
 أَوْ نَدْبَةٍ جَاءَ لِأَجْلِ الْحِسْبَةِ
 أَرْكَائِهِ أَرْبَعَةٌ مَعْدُودَةٌ
 مُحَبَّسٌ حُبْسٌ كَذَاكَ صِيغَةٌ

وَالْحَبْسُ كَالْوَقْفِ فِيمَا عَلَيْهِ
 وَكَالْقَنَاطِرِ فَلَا تَمَارِ
 لِأَنَّهُ مُسْتَهْلِكٌ مَقْصُودٌ
 وَحَيَوَانٌ جَاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ
 أَمْرًا أَجْزَلَهُ بِلَا عِنَادِ
 مُسْلِمًا أَوْ لِدِمِّيٍّ يُجَوِّزُونَ
 فَكُنْ إِلَى الْخَيْرِ سَرِيعًا وَأَقْصِدِ
 كَذَا عَلَى مُعَيَّنٍ مَعْلُومٍ
 كَذَا عَلَى الْقَرِيبِ فِي الْمَنْقُولِ
 وَلَفْظُهُ حُدِّدَ بِالتَّقْيِيدِ
 فَاخْصُصْ بَنِي الصُّلْبِ بِلَا عِنَادِ
 وَالْحَافِظُ التَّمْرِيُّ زَادَ غَيْرَهُمْ
 وَغَيْرُهُ خَصَّ ابْنَ الْإِبْنِ هَكَذَا
 فَالْخُلْفُ هَلْ أَبْنَاءُ بِنْتٍ مَعَهُمْ
 مَعَ عَقَبٍ فَالْكُلُّ فِي الْأَثَاثِ
 كَلْفَظَةِ الْوَالِدِ ذَا يَقِينَا
 تَنَاولَ الْجَمِيعَ بِالسَّوِيَّةِ
 كَمَا أَتَى لِلْجَهْدِ النَّبِيهِ
 وَالْخُلْفُ فِي الْأَخْوَالِ هَذَا نَقَلَهُ

وَرَابِعٌ مُحَبَّبٌ عَلَيْهِ
 يَكُونُ لِلْعَقَارِ وَالْأَبَارِ
 تَحْبِيسُكَ الطَّعَامَ لَا يُفِيدُ
 وَالْخُلْفُ فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ
 وَوَقْفُكَ الْخَيُْولَ لِلْجِهَادِ
 أَمَّا الْمُحَبَّبُ عَلَيْهِ فَيَكُونُ
 وَلِلْمَدَارِسِ وَلِلْمَسَاجِدِ
 يَكُونُ لِلْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ
 وَجَازَ كَوْنُهُ عَلَى الْمَجْهُولِ
 وَجَوِّزُوا أَيْضًا عَلَى الْبَعِيدِ
 وَاللَّفْظُ فِي الْوَالِدِ أَوْ أَوْلَادِهِ
 ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَنَسْلًا لِابْنِهِمْ
 يَعْنِي دُخُولَ وَلَدِ الْبِنْتِ فِي ذَا
 أَمَّا عَلَى أَوْلَادِهِ مَعَ أَوْلَادِهِمْ
 وَفِي عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ
 وَلَفْظُهُ الْعَقَبُ وَالْبَنِينَ
 وَلَفْظُهُ لِلنَّسْلِ وَالذَّرِّيَّةِ
 عَلَى أَصَحِّ مَا يُقَالُ فِيهِ
 وَالْأَلُّ وَالْأَهْلُ فَكُلُّ الْعَصْبَةِ

أَمَّا الْقَرَابَةُ فَمِنْ ذَاكَ أَعْمٌ
وَصِيغَةٌ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ
كَحُبْسٍ أَوْ صَدَقَةٍ بِالْقَوْلِ
كَالِإِذْنِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ
وَلَيْسَ يَلْزَمُ قَبُولُ مَنْ وَقَفَ
إِلَّا إِذَا كَانَ كَبِيرًا يَمْلِكُ
وَالشَّرْطُ فِي صِحَّتِهِ حَوْزٌ لَهُ
رُجُوعُ مَالِكٍ لِدارِ قَبْلِ أَنْ
كَأَخْذِهِ غَلَّتَهُ لِنَفْسِهِ
وَجَازَ أَنْ يَقْبِضَ لِلْكَبِيرِ
وَالْعَكْسُ فِي الْهَبَةِ أَمْرُهُ عُرِفَ
كَذَلِكَ الْوَصِي. وَمَا قَدْ حُبْسًا
لَا بُدَّ فِي الْحَوْزِ مِنَ الْبَيِّنَةِ
فِي خَارِجِ الْبَلَدِ ذَاكَ قَيْدُهُ
وَزِدْ لَذَا فِي كَوْنِهِ يُخْلِيهِ
وَإِنْ يَكُنْ سَكَنَ أَوْ عَقَدَ مَنْ
وَالْحُكْمُ فِي الْوَقْفِ بُعِيدَ مَا عُدِمَ
وَكَانَ مَنْ عُنُوا مُعَيَّنِينَ
أَوْ لَفْظَ التَّحْرِيمِ مَنْعُ عَوْدِهِ

فَكُلُّ ذِي الرَّحِمِ ذَا لَهُ لَزِمٌ
تَكُونُ فَافْهَمَ مَا أَتَى فِي النَّقْلِ
أَوْ إِذْنِهِ الْمُفِيدِ فِعْلَ الْفِعْلِ
صَلَّ عَلَى نَبِينَا الْمُؤَيَّدِ
عَلَيْهِ وَقَفَ فَاعْلَمْ الْأَمْرَ وَصِفَ
أُمُورَهُ وَعَيَّنَ الَّذِي يَمْلِكُ
قُبَيْلَ مَوْتِ وَأَقِفْ فَخُذْ لَهُ
يُكْمَلُ الْعَامَ فَسَادُهُ قَمِنَ
فَصَلِّينَ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ
سِوَاهُ مَعَ حُضُورِ ذَا الْمَذْكُورِ
وَجَازَ حَوْزُ وَالِدٍ لِمَا اكْتَنَفَ
عَلَى الْمَسَاجِدِ وَشِبْهَهَا رَسَا
إِنْ كَانَ مَنْ عُنِيَ بِالْمَنْفَعَةِ
كَوَقْفِهِ مَا كَانَ سَاكِنًا لَهُ
فَحُكْمُ ذَا مُصَادِقٍ عَلَيْهِ
عُنِيَ بِالنَّفْعِ فَحَوْزُهُ عُلِنَ
مَنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ عِلْمٌ
وَلَفْظُهُ صَدَقَةٌ يَقِينًا
عَلَيْهِ وَالْخُلْفُ بِدُونِ لَفْظِهِ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّعْيِينُ
 أَنْ لَا يَعُودَ أَبَدًا لِلْوَأْقِفِ
 لَهُ بِدْفَعِ غَلَّةِ الْمَوْقُوفِ
 وَلَمْ يَجُزْ يَبِيعْ لِمَا أَوْقَفْتَهُ
 إِلَّا إِذَا كَانَ لِتَوْسِيعِ طَرِيقِ
 كَحَيَوَانَ وَعُرُوضٍ ذَهَبَتْ
 لِلْبَيْعِ فِيهِ وَاجْعَلِ الثَّمَنَ فِي
 وَيَلْزِمُ الْوَفَا بِشَرْطِ الْوَأْقِفِ
 أَوْ قَاضِيٍّ هُوَ الَّذِي يُؤَلِّي
 وَحَيْثُمَا بَعْضُ الْمَبَانِي خَرِبَتْ
 وَحَيْثُ لَمْ تَكُنْ فَبَيْتُ الْمَالِ
 وَبَيْعُكَ الْفَرَسَ فِي السَّلَاحِ
 وَلَا يَجُوزُ النَّقْضُ لِلْمَوْقُوفِ
 وَلَا تَنَاقُلٌ وَذَا مَشْهُورٌ

وَلَيْسَ مَحْصُورًا فَذَا تَبَيَّنُ
 وَإِنْ يَكُنْ عَيْنَ حَقِّهِ فِي
 أَمَّنَّا اللَّهُ مِنَ الْمَخُوفِ
 مِنْ رُبْعٍ أَوْ دُورٍ فَحَقِّقْ أَمْرَهُ
 أَوْ مَسْجِدٍ فَاعْلَمْ وَقِيَّتَ كُلِّ ضَيْقٍ
 مَنفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ فَذَا ثَبَتَ
 مِثْلَ لِمَذْكَورٍ بِخُلْفٍ فَاعْرِفِ
 وَنَاطِرُ الْوَأْقِفِ بِأَمْرِ الْوَأْقِفِ
 وَكَوْنُهُ الْوَأْقِفِ أَبْطَلَ تَصْلِي
 فَعَلَّةٌ تُصْلِحُ مِنْهَا وَجَبَتْ
 وَمَا عَلَى الْوَأْقِفِ مِنْ نَوَالٍ
 لِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ مِنْ مُبَاحٍ
 وَلَا تَغْيِيرٌ عَنِ الْمَعْرُوفِ
 وَقِيلَ عَكْسُ ذَا يُرَى مَذْكَورٌ

باب في العمرى والرقي والمنيحة والعريه

وَجَازَ وَقَفُّكَ عَلَى الْإِعْمَارِ
 وَحَيْثُمَا جَمِيعٌ ذَا قَدْ انْقَرَضَ
 وَقَوْلُكَ الرَّقْبِيُّ فَذَا مَحْظُورٌ
 وَتِلْكَ شَرْطُ أَحَدِ الْإِثْنَيْنِ

لَهُ كَذَا لِعَقَبِ يَا قَارِي
 فَرُبُّهَا لَهُ رُجُوعٌ مَا قَرَضَ
 فَرَأَيْتَ الْمَوْلَى هُوَ الْغُفُورُ
 إِنْ مَاتَ أَيُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ

ذِينَ فَمَنْعُ ذَا يَكُونُ فَاَعْلَمَنْ
لَاخَذِ غَلَّةٍ وَبَعْدُ رَدَّهُ
صَلَّ عَلَى الْهَادِي تَفْزُ وَتُفْلِحَا
شِرَاءَ مُعْرَاهُ فَذَا قَدْ مَازُوا
مَقَامَهُ كَمَا أَتَى مَعْلُومُ
بِالْخَرَصِ ثُمَّ الْكَيْلِ فِي الْمُقَرَّرِ
وَقَدْ بَدَأَ الصَّلَاحُ وَالنَّوْعَ يَرُونَ
يَبِيسُ لَوْ تَرَكَ ذَا أَفَادَهُ
وَالْحَدُّ خَمْسُ أَوْسُقٍ ذَا نَقَلُوا
وَاخْتَلَفَ الْعَقْدُ فَخَذَ مَا ضَبَطُوا
لِكُلِّ وَاحِدٍ بِخَمْسَةِ أَمْرٍ
فَصَلِّينَ عَلَى النَّبِيِّ الْمُطَهَّرِ
كَذَا شِرَاءَ الْبَعْضِ وَالْبَيْعِ اضْبِطِ
ذَاكَ فَلَا ضَيْرَ عَلَى مَا اعْتَمَدُوا
عَلَى الَّذِي يَمْلِكُ لِلْعَرَايَا
تَبْطُلُ فَاخْفَظْ مَا أَتَى وَمَا طَرَا
كَانَ فِي حَائِطِكَ فَافْهَمْ وَاعْلَمَا
إِلَّا بِجَامِعٍ لِمَعْرُوفٍ اثْبَتِ

يَكُونُ رُبْعُهُ لِمَا بَقِيَ مِنْ
مَنِحَةٍ جَائِزَةٍ وَقُرْبَهُ
ثُمَّ يَعُودُ أَصْلُ مَا قَدْ مُنِحَا
وَبَشُرُوطِ عَشْرَةِ أَجَازُوا
وَذَاكَ مِنْ مُعْرٍ وَمَنْ يَقُومُ
لِفِعْلِ مَعْرُوفٍ أَوْ دَفَعَ ضَرَرَ
وَلَفْظُ مُعْرٍِ لِعَرِيَّةٍ يَكُونُ
وَأَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا فِي الْعَادَةِ
وَلَجَدَاذِهَا يَكُونُ الْأَجَلُ
إِلَّا إِذَا تَعَدَّدَتْ حَوَائِطُ
وَاخْتَلَفَ الزَّمَنُ عِنْدَ ذَا أَجْزُ
وَشَرْطُهُ التَّعْجِيلُ أَمْرًا أَحْظَرِ
وَجَوَّزُوا شِرَاءَ كُلِّ الْحَائِطِ
لِفِعْلِهِ الْمَعْرُوفِ حَيْثُ يَقْصِدُ
وَالسَّقِيُّ وَالزَّكَاةُ لِلْعَرَايَا
إِنْ مَاتَ مُعْرٍِ قَبْلَ حَوْزِ الْمَعْرِي
وَجَازَ لِلْمَعْرُوفِ أَنْ تَشْتَرِ مَا
وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْعَارِيَةِ